



International Monetary Fund  
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 16/168  
للنشر الفوري  
١٥ إبريل ٢٠١٦

## الصندوق يتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع تونس

حول إبرام اتفاق مدته أربعة أعوام بقيمة ٢,٨ مليار دولار أمريكي في إطار "تسهيل الصندوق الممدد"

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فريق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعتبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. وبناء على الاستنتاجات الأولية التي تخلص إليها هذه البعثة، سيقوم الخبراء بإعداد تقرير يُقدّم إلى المجلس التنفيذي، بعد موافقة الإدارة العليا، للمناقشة واتخاذ القرار.

أدلى اليوم السيد أمين ماتي، رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى تونس، بالبيان التالي في واشنطن:

"يسرني أن أعلن أن السلطات التونسية توصلت مع خبراء الصندوق إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن إبرام اتفاق في إطار "تسهيل الصندوق الممدد" لمدة ٤٨ شهرا بما يعادل ٣٧٥% من حصة عضوية تونس في الصندوق (حوالي ٢,٨ مليار دولار أمريكي)، وذلك دعماً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي وضعته الحكومة التونسية. وسوف يخضع هذا الاتفاق لموافقة المجلس التنفيذي الذي يُتوقع أن ينظر في طلب تونس الشهر القادم.

"ويدعم هذا الاتفاق رؤية السلطات الاقتصادية وأولويات الإصلاح الموضحة في الخطة الخمسية القادمة للتنمية. ويقر برنامج الحكومة الاقتصادي بأهمية تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية في تونس لتخفيف مواطن الضعف، ودفع عجلة النمو، ودعم توفير فرص العمل على نحو قابل للاستمرار. فمن الضروري المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحديث المؤسسات العامة، ودعم نشاط القطاع الخاص، وتعزيز استقرار القطاع المالي ورفع كفاءته من أجل تحقيق معدل أعلى من النمو الاحتوائي وإحداث تغيير ملموس في وضع البطالة، ولا سيما بين الشباب.

"ولتحقيق هذه الغاية، يركز هذا البرنامج الذي يدعمه الصندوق على دفع عجلة الاستثمار العام، وجعل النظام الضريبي أكثر عدالة وإنصافاً، وزيادة فرص حصول منشآت الأعمال الصغيرة على الائتمان. وبالبناء على الإنجازات التي حققها البرنامج

السابق، يسعى هذا الاتفاق في إطار "تسهيل الصندوق الممدد" إلى إعادة توجيه الإنفاق العام إلى الاستثمارات ذات الأولوية وتحسين تقديم الخدمات العامة من خلال إجراء إصلاح شامل لنظام الخدمة المدنية يعمل أيضا على احتواء فاتورة الأجور.

"أما الأولويات على المدى القريب فتشمل الموافقة على مشروع القانون الذي يهدف إلى تعزيز استقلالية البنك المركزي واستقرار القطاع المصرفي؛ واستكمال إعادة هيكلة البنوك العمومية الثلاثة لضمان عملها على أساس قابل للاستمرار؛ واعتماد استراتيجية ضريبية داعمة للعدالة.

"وبتنفيذ هذه السياسات، سوف تصبح تونس في وضع أفضل يسمح لها بالتصدي للتحديات الاقتصادية والتخفيف من حدة المخاطر التي قد تنشأ عن تدهور البيئة الاقتصادية الدولية أو تصاعد التوترات الأمنية الإقليمية. وعلى وجه الإجمال، فإن هذا الاتفاق سيساعد السلطات التونسية على تحقيق أهدافها المتمثلة في توليد نمو أسرع وأكثر احتواء لجميع شرائح السكان، وتخفيض أوجه عدم المساواة بين الأقاليم، ورفع مستويات المعيشة لكل المواطنين".